الْحَالُ

يجوز في الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين قوله[١]:

٣٣٣-الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبْ

المراد بالوصوف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، وخرج بقوله: فضلة العمدة كالخبر نحو: زيد فاضل، والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه أسادا مسد الخبر نحو: ضربي زيدا قائما، أو لتوقف المعنى عليه كقوله[٢]: [الخفيف]

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بالُه قَلِيلَ الرَّجَاءِ

وحمل الشارح قوله: (**منتصب**) على جائز النصب، واعترضه بوصف المنصوب، وحمله المرادي على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة، وخرج بقوله: (**مفهوم**) في حال التمييز نحو: لله دره فارسا، لأنه لا يفهم في حال لكونه على تقديم من، وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب وهو حكم من إحكام الحال لا جزء من ماهيته، ثم أتى بمثال بعد استيفاء التعريف فقال: (**كَفَرْدًا أَذْهَبْ**) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي، وقوله: (**الحال**) مبتدأ، و(**وصف**) خبره، و(**فضلة ومنتصب ومفهم**) نعوت لوصف، وليست من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت لوصف.

---

(١) **الحال هو**: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ للدلالة على هيئة صاحبه، نحو: (جئتُ مَاشِياً) و(فَرْداً أذهبُ) ففرداً: حال، بتقدير: مُنْفَرِداً.

بقوله (وَصْفٌ) خرج ما ليس بوصف، فالوصف هو: المشتق، كاسم الفاعل: جئت مَاشِياً، واسم المفعول: خرجتُ مسروراً، والصِّفة المشَبَّهة: ما بك حَزِيناً؟

بقوله (فَضْلَة) خرج الوصف الواقع عُمْدَة، نحو: زيدٌ قائمٌ. فقائم: وصف ولكنه عمدة؛ لأنه خبر، والخبر ركنٌ أساسي في الجملة لا يُستغنى عنه.

وبقوله (للدلالة على هيئة صاحبه) خرج:

١. (التمييز المشتق)، نحو: (لله دَرُّه فارساً). ففارساً: تمييز مُشتق لا حال، لأنه لم يُقصد به الدلالة على الهيئة، بل المقصود التَّعَجُّب من فُروسيته، لا لبيان هيئته.

٢. (النعت)، نحو: (رأيت رجلا راكباً). فراكباً: صفة مشتقة لا حال؛ لأنه لم يُسَق للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرَّجل.

ملاحظة: لفظ الحال يُذَكَّر، ويُؤَنَّث؛ فتقول: الحال طَيِّبٌ والحال طَيِّبَةٌ، هذا إذا كان اللفظ خاليا من تاء التأنيث، أما إذا كان مختوما بتاء التأنيث فهي مؤنثه فقط؛ تقول: الحالة طيِّبة.

(٢) البيت لعدي بن رعلاء، انظر: الخزانة ٥٨٤/٩، وزهر الأكم ٦٥/١.

ثم قال[1]:

٣٣٤- وَكَوْنُهُ مُنْتَقلا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحقًّا

المراد بالمستقبل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والألوان، والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها لأن هذه كلها مشتقة من المصادر، فالغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو: جاء زيد راكبا، فراكبا منتقل لأنه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب، وفهم من قوله: (**بغلب**) أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فالزرافة مفعول بخلق، ويديها بدل بعض من كل، وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] فبيوتا غير منشق، وقوله: (**لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحقًّا**) تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب، و(**كونه**) مبتدأ، و(**منتقلا ومشتقا**) خبران لكون، و(**يغلب**) خبر المبتدأ، ويجوز في مستحقا فتح الحاء على أنه اسم مفعول، ويكون الضمير فيه عائدا على الفاعل بيغلب أي ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال، ولابد في هذا الوجه من حذف مجررو، ويكون معمولا لمستحق والتقدير: ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مشتقا. ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير غير مشتقة نبه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال:

٣٣٥-وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ

يعني[1]: أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك: بعت البر مدا بدرهم، فمدا: منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مسؤول بالمشتق لأنه في معنى مسعرا، ويجوز أن

---

(١) **المعنى**: الأكثر في الحال أن تأتي (منتقلةً) غير ملازمة لصاحبها، و(مشتقّة)، مثل (جاء زيدٌ راكباً)، فـ(راكباً) منتقل لجواز انفكاكه عن(زيد)، ومشتق من (الركوب)، ولكن ليس ذلك مستحقاً دائماً، بل قد يأتي خلافه.

ومن أمثلة حال غير مُنْتقلة (لازمة) قولهم: (خلقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيها)، فـ(أطول) حال من (يديها) وهي لازمة، وقوله تعالى: ﴿قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ﴾، فَدَوام القيام بالقسط معروف من صفات الخالق عزّ وجلّ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلا﴾ وكقول الشاعر:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

الشاهد فيه: قوله (سَبْطَ العِظَامِ) حيث ورد الحال وصفاً لازماً على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً منتقلا.

يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالا من التاء في بعت، وأن يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البر، ويكثر إذا ظهر مؤولا بالمشتق غير متكلف، وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخلا في المبدي التأول وليس كذلك بل هو منه، والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص. ثم ذكر مثالا من المبدي التأول دون تكلف فقال:

٣٣٦- كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

فذكر ثلاثة أنواع: الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: (**كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا**) وكأن هذا مثال لقوله: (**وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْر**) الثاني: أن يدل على مفاعلة وهو قوله: (**يدا بيد**) أي مناجزة. الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: (**وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا**) وفسر ذلك بقوله: (**أي كأسد**) وفهم من قوله: (**كبعه**) أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامدا محصورا فيها، وينبغي أن تجعل الكاف في قوله: (**أي كأسد**) اسما بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفا، ويجوز أن تكون حرفا، ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها هي الحال بنفسها.

ثم قال[٢]:

=

(١) **المعنى**: الحال الجامدة إمَّا أن تكون مُؤوَّلة بمشتق، وإمَّا غير مُؤولة بمشتق. ويكثر مجيء الجامدة المؤولة بمشتق مما يأتي:

١- أن تدلّ الحال على سعْر، نحو: بِعْهُ مُدّاً بدرْهَم. فَمُدّاً: حال جامدة هي في معنى المشتق مُسَعَّراً.

٢- أن تدلّ الحال على مُفَاعَلَة (أي: المشاركَة من جَانِبَيْنِ) نحو: بِعْتُه يداً بِيَدٍ (أي: مُنَاجَزَة ومُقَابَضَة) فيداً: حال جامدة هي في معنى المشتق (مُقَابضَين).

٣- أن تدلّ الحال على تشبيه، نحو: كرَّ زيدٌ أسداً (أي: مُشْبهاً الأسد).

٤- أن تدلّ الحال على ترتيب، نحو: ادخلوا الدارَ رجُلا رَجُلا، وادخلوا الدارَ رجُلَين رَجُلَين (أي: مُرَتَّبين) فرجلا الأولى: حال، والثانية: حال كذلك.

وأما غير المؤولة بمشتق مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾، فَقُرآنا، وبشراً: حال جامدة موصوفة غير مُؤولة بمشتق.

(٢) المعنى: مذهب جمهور النحويين أن الأصل في الحال أن تكون نكرة. وما ورد منها مُعرَّفا لفظاً فهو نكرة معنىً، نحو: (اجتهدْ وَحْدَكَ). فوحدك: حال معرفة لكنها مُؤوّلة بنكرة، والتقدير: اجتهد مُنْفَرِداً.

وكقولهم: جاءوا الْجَمَّاءَ الغَفيرَ (أي: جاءوا جميعاً). وكما في قولهم: كلَّمته فَاهُ إلى فِيَّ. فكلمة (فاه) حال عند سيبويه، وجمهور البصريين وإن كانت اسماً جامداً مُعَرَّفاً بالإضافة؛ لأنها مؤولة بالنكرة، والتقدير: كلمته مُشَافَهَةً.

وكما في قول الشاعر:

٣٣٧-وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج على الأصل لغير عرض، وقد يجيء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: ادخلوا الأول فالأول، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم تأويله نحو: اجتهد وحدك أي منفردا، و(**الحال**) مبتدأ، و(**إن عرف**) شرط، و(**فاعتقد**) جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظا على إسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى.

ثم قال[1]:

٣٣٨- وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لأنه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موقع الحال كما يقع صفة وخبرًا، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف في ورود المصدر حالا كقوله عز وجل: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف:٥٦] وهو كثير، ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور، وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة إشعار بالقياس، وفهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر، و(**مصدر**) مبتدأ، و(**منكر**) صفته، و(**يقع**) خبره، و(**حالا**) حال من فاعل يقع المستتر، و(**بكثرة**) متعلق بيقع، و(**بغتة**) فعلة من البغت: والبغت أن يفجاك الشيء، قال الشاعر[2]: [الطويل]

=

فَأَرْسَلَها الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

الشاهد فيه: قوله (الْعِرَاكَ) حيث وقع حالا مع كونه معرفة، في حين أن الحال لاتكون إلا نكرة، وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة. والتقدير: أرسلها مُعْتَرِكة (أي: مُزْدَحمة).

(١) المعنى: قد كثُر مجيء الحال مصدراً نكرة سماعاً على خلاف الأصل، نحو (زيدٌ طلعَ بغتةً). فبغتةً: مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال؛ لأنّه مؤول بمشتق، والتقدير: زيدٌ طلعَ بَاغِتاً. وهذا هو مذهب سيبويه، والجمهور.

وذلك على غير القياس لأن الأصل في الحال أن يكون وصفاً، وهو ما دلّ على معنىً وصاحبه، كاسم الفاعل: قائم، واسم المفعول: مضروب، والصِّفة المشبَّهة: حَسَنٌ. والمصدر النكرة ليس كذلك.

ومن أمثلة ذلك قولهم: قَتَلْتُه صَبْراً، وقولهم: أَتَيْتُه رَكْضاً، ولَقيتُه فَجْأَةً، وكلَّمته مُشَافهةً، وأخذتُ عن فلان سَمَاعاً. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾ و﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً﴾ و﴿وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ و ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾.

(٢) البيت ليزيد بن الضبة الثقفي كما في الجمهرة (١/ ١٩٦)، واللسان (بغث)

ولكـــنّهمْ بـــانوا و لم أدرِ بَغْتَـــةً وأعظمَ شيءٍ حين يَفْجَؤُكَ البَغْـــتُ

تقول بغتة أي فاجأه، وبغته بغتة أي فجأة. ثم قال:

٣٣٩- وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إنْ لَمْ يَتَـــأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّـــصْ أَوْ يَـــبِنْ

تقول بغتة أي فجأة، وبغتة بغتة أي فجأة. ثم قال:

٣٣٩- وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إنْ لَمْ يَتَـــأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّـــصْ أَوْ يَـــبِنْ

٣٤٠- مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْـــرِئٍ مُسْتَسْـــهِلا

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات، كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب في باب المبتدأ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله: (**إن لم يتأخر**) ومثاله: في الدار قائمًا رجل، ومنه قول الشاعر[1]: [الطويل]

وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًـــا لَـــوْ عَلِمْتِـــهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

---

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: " شحوب " هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا - بوزن قعد يقعد قعودا - وقد جـــاء على لغة أخرى، شحب يشحب شحوبة - مثل سهل الامر يسهل سهولة - إذا تغير لونـــه " بينـــا " ظاهرا، وهو فيعل من بان يبين، إذ ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لشحوبا ظاهرا، لو أنك علمته لاخذتك الشفقة علي، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما تحدثانك حديثه.

الاعراب: " وبالجسم " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم " مـــني " جـــار ومجـــرور متعلـــق بمحذوف حال من الجسم " بينا " حال من شحوب الآتي على رأي سيبويه الذي يجيز مجئ الحال مـــن المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا " لو " شـــرطية غـــير جازمة " علمته " فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمته لاشفقت علي، والجملة من الشرط وجوابه لامحل لها معترضة بـــين الخـــبر المقدم والمبتدأ المؤخر " شحوب " مبتدأ مؤخر " وإن " شرطية " تستشهدي " فعـــل مضـــارع فعـــل الشرط، وياء المخاطبة فاعل " العين " مفعول به " تشهد " جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله " بينا " حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله " شحوب " على مـــا هـــو مذهب سيبويه، كما قررناه في الاعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد.

انظر: الكتاب ١٢٣/٢، والتّبصرة ٢٩٩/١، ٣٣٣/٢، وشرح الكافية الشّـــافية ٧٣٨/٢، وشـــرح عمدة الحافظ ٤٢٢/١، وابن النّاظم ٣١٩، وابن عقيل ٥٧٦/١، والمســـاعد ١٨/٢، وشـــفاء العليـــل ٥٢٦/٢، والمقاصد النّحويّة ١٤٧/٣، والأشمونيّ ١٧٥/٢.

فصاحب الحال شحوب، وبينًا منصوبًا على الحال وأصله شحوب بين، ومنها أن يكون مخصصًا وهو المنبه عليه بقوله: (**أو يخصص**) وشمل صورتين الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤-٥] والثانية: أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] ومنها: أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله: (**أو بين من بعد نفي**) أي يظهر بعد نفي ومثاله: ما جاء رجل ضاحكا. ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] ومنها: أن يكون بعد مشابه النفي وهو المنبه عليه بقوله: (**أو مضاهيه**) أي مشابهه وشمل صورتين الأولى: الاستفهام ومثاله: هل جاء أحد ضاحكا. ومنه قوله[1]: [البسيط]

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ

---

(١) أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيئ، و لم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه.

اللغة: " صاح " أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيما غير قياسي، إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الاعلام، وهو أيضا مركب إضافي " هل حم عيش " والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي، فكأنه قال: ما قدر الله عيشا باقيا " العذر " هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم.

الاعراب: " يا " حرف نداء " صاح " منادى مرخم " هل " حرف استفهام " حم " فعل ماض مبني للمجهول " عيش " نائب فاعل حم " باقيا " حال من عيش " فترى " الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديرا بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت " لنفسك " الجار والمجرور متعلق

بترى وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الاول، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه " العذر " مفعول أول لترى " في إبعادها " الجار والمجرور متعلق بالعذر، وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله " الاملا " مفعول به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله " باقيا " حيث وقع حالا من النكرة وهي قوله " عيش " والذي سوغ مجئ الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الانكاري الذي يؤدي معنى النفي.

انظر: شرح التّسهيل ٣٣٢/٢، وابن النّاظم ٣٢١، وأوضح المسالك ٨٧/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، وشفاء العليل ٥٢٦/٢، والمقاصد النّحويّة ١٥٣/٣، والتّصريح ٣٧٧/١، والهمع ٢٢/٤، والأشمونيّ ١٧٦/٢، وشعر طيّء ٧٩٢/٢.

الثانية: النهي ومثاله: لا يقم أحد ضاحكا، ومنه قوله[١]: [الكامل]

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَـدٌ إِلَـى الإِحْجَـامِ يَـوْمَ الْـوَغَى مُتَخَوِّفًـا لحِمَـامِ

فهذه ستة مسوغات، وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله: **(لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا)** فمستهلا حال من امرئ الأول وسوغ ذلك تقدم النهي، وفهم من قوله: **(غالبًا)** أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب، حكى سيبويه من كلام العرب: مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضًا.

وفي الحديث: " فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا"[٢] **(ذو الحال)** مفعول لم يسم فاعله بينكر، و**(غالبا)** حال منه، و**(إن لم يتأخر إلخ)** شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق يبين.

---

(١) البيت لأبي نعامة قطرى بن الفجاءة، التميمي، الخارجي، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطرى، قصدا إلى الرد عليه، وقطري: بفتح القاف والطاء جميعا، والفجاءة: بضم الفاء.

اللغة: " الاحجام " التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه، والاعتماد عليه " الوغى " الحرب " الحمام " بكسر الحاء الموت.

المعنى: لا ينبغي لاحد أن يميل إلى الاعراض عن اقتحام الحرب، ويركن إلى التواني خوفا من الموت.

الاعراب: " لا " ناهية " يركنن " يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية " أحد " فاعل يركن " إلى الاحجام " جار ومجرور متعلق بيركن " يوم " ظرف زمان متعلق بيركن أيضا، ويوم مضاف، و" الوغى " مضاف إليه " متخوفا " حال من أحد " لحمام " جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد فيه: قوله " متخوفا " حيث وقع حالا من النكرة التي هي قوله " أحد "، والذي سوغ مجئ الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله " أحد " فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

انظر: شرح الحماسة للمرزوقيّ ١٣٦/١، وشرح الحماسة للتّبريزيّ ٣٥/١، وشرح الكافية الشّافية ٧٣٩/٢، وشرح التّسهيل ٣٣٢/٢، وابن النّاظم ٣٢٠، وأوضح المسالك ٨٥/٢، وابن عقيل ٥٨٠/١، والمقاصد النّحويّة ١٥٠/٣، والتّصريح ٣٧٧/١، والهمع ٢١/٤، والخزانة ١٦٣/١٠، وديوان شعر الخوارج ١٢٦.

(٢) اختلف النحاة في مجئ الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه، فذهب سيبويه – رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب – وهما شيخا سيبويه – إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه.

ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

ثم قال:

٣٤١- وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

يعني[1]: أن صاحب الحال إذا كان مجرورًا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو: مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند، قال المصنف: وهذا الذي منعوه لا أمنعه أنا لوروده في كلام العرب، وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكم بِذِكْرَاكُمُ حتى كَأَنَّكُم عِندي

فطرا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن.

(**فإن قلت**): قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف أن ما عدا المجررو بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع إن يسبقه الحال، أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو: جاء ضاحكا زيد، وضربت منطلقة هندا، وأما المجرور بالإضافة فقد حكى بالإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه.

(**قلت**): هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور، وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان، ولا يقتضي قوله: (**ولا أمنعه**) انفراده بالجواز

---

(١) إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي، نحو: مررتُ بـهـندٍ جالسةً، ففـي تقـديم الحال على صاحبها خلاف، بيانه كما يلي:

١- مذهب جمهور النحويين: أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها الـمجرور بحرف جر أصـلي؛ فلا تقول في المثال السابق: مررت جالسةً بهند.

٢- مذهب الفارسيّ، والمصنف وغيرهم: جواز ذلك، ومنه قول الشاعر:

لَئِنْ كانَ بَرْدُ المـاءِ هَيْمَـانَ صَادِيـاً إلَيَّ حَبِيبـاً إنَّهـا لَحَـبِيـبُ

الشاهد فيه: قوله (هيمانَ، وصادياً)حيث وقعا حالين متقدِّمين على صاحبهما الضمير(ياء المـتكلم) الـمجرور بحرف جر أصلي، هو (إلى)، ومنه قول الشاعر:

فَـإِنْ تَـكُ أَذْوادٌ أُصِـبْنَ وَنِسْـوَةٌ فَلـنْ يَـذْهَبُوا فَرْغـاً بِقَتْـلِ حِبَـالِ

الشاهد فيه: قوله (فرغاً) حيث وقع حالا من (قتل) الـمجرور بالباء وتقدم عليه.

ملاحظتان:

١. إن كان صاحب الحال مجروراً بـحرف جر زائد فلا خلاف في جـواز تقـديم الحـال علـى صاحبها، نـحو: (ما جاء منْ أحد راكبا).

٢. إن لم يكن صاحب الحال مجروراً فتقديم الحال عليه جائز سواء كان مرفوعاً، نـحو: (جـاء ضاحكاً زيدٌ)، أم كان منصوبا، نـحو: (رأيت باكيةً هنداً).

بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره، و(**سبق**) مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(**ما**) مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال، والضمير في (**أبوا**) عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازه فوجب إعادته على الأكثرين، والهاء في (**أمنعه**) عائدة على سبق.

ثم قال:

٣٤٢- وَلا تُجزْ حَالا منَ الْمُضَاف لَهْ إلا إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٣- أَوْ كَانَ جُزْء مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِه فَلا تَحِيفَا

يعني: أن صاحب الحال لا يكون مضافًا إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول: أن يقتضي المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريًا مجرى الفعل في كونه مصدرًا، أو اسم فاعل كقوله عز وجل: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [هود: ٤]، جميعا ومثله قولك: أعجبني ضرب هند قائمة، وأنا ضارب هندَ قائمة، فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه. الثاني: أن يكون المضاف جزءا في المضاف إليه كقوله عز وجل: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فالصدور بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول كقول عز وجل: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران: ٩٥] لصحة فاتبعوا إبراهيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال منه نحو: جاء غلام هند قائمة، وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه، وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فإذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معا، وإذ كان المضاف بعض ما أضيف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغي لصحة الاستغناء عنه، وصار العامل فيه في التقدير عاملا في المضاف إليه، فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار، وإبراهيم معمولا لاتبعوا، فحالا مفعولا بتجز، و(**من المضاف**) متعلق بتجز، واللام في (**له**) بمعنى إلى فإن المضاف متعد بإلى، و(**عمله**) مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف في نحو: غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه وهو جره، وقوله: (**فلا تحيفا**) أي فلا تمل فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم أعلم أن العامل في الحال إما فعل أو شبهه أو متضمن معناه دون لفظه، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٣٤٤- وَالْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بفعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَة أَشْبَهَت الْمُصَرَّفَا

٣٤٥- فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعًا ذَا ذَاهِبٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

يعني: أن العامل في الحال إذا كان فعلا متصرفا أو صفة شبيها به جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر، والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضي، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا قابلا لعلامة الفرعية وهي التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير التشبيه به أفعل التفضيل فإنه لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين: الأول من الصفة الشبيهة بالمتصرف، وهو قوله: (**مسرعا ذا راحل**) فذا مبتدأ، وراحل خبره، ومسرعا حال من الضمير المستتر في راحل وهو عائد على المبتدأ، والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل. والآخر من الفعل وهو قوله: (**وَمُخْلصًا زَيْدٌ دَعَا**) فزيد مبتدأ، ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد، ومخلصا حال من ذلك الضمير والعالم في الحال دعا وهو فعل متصرف، وفهم منه أنه إذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز في نحو: ما أحسن هندا متجردة، أن تقول: متجردة ما أحسن هندا، ولا ما متجردة أحسن هندا، وكذلك لا يجوز في نحو: هند أجمل من زيد متجردة، هند متجردة أجمل من زيد، وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين إحداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند إليه العالم، والأخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط، فمثالهما في المثال الأول: ذا مسرعا راحل، وفي المثال الثاني: زيد مخلصا دعا، وإنما قصد الصورتين الأوليين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى، و(**الحال**) مبتدأ، و(**إن ينصب**) شرط و(**يفعل**) متعلق بينصب، و(**صرفا**) في موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل، و(**أَشْبَهَت الْمُصَرَّفَا**) جملة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط، و(**جائز**) خبر مقدم و(**تقديمه**) مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

٣٤٦- وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مُؤخَّرًا لَنْ يَعْمَلا

يعني[1]: أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه. ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال[1]:

---

(١) **المعنى**: لا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي؛ تقول: تلك هندٌ مُتَحَجِّبَةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأنّ زيداً راكباً أَسَدٌ، ولعلّ زيداً أميراً قادمٌ، وها أنت زيدٌ راكباً، و يا أيها الرجلُ قائماً، وزيدٌ في الدار قائما، وزيدٌ عندك قائماً.

ولا يجوز تقديم الحال في هذه الأمثلة على عاملها؛ لأن العامل معنوي؛ فلا تقول: متحجِّبةً تلك هندٌ، ولا: راكبا كأنَّ زيداً أسدٌ، ولا: أميراً ليت زيداً أخوك... وهكذا في الباقي.

٣٤٧- كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَر

فتلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه، و(**ليت**) حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى، و(**كأن**) حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه، وفهم من دخول الكاف على (**تلك**) أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها، فمثال اسم الإشارة: تلك هند منطلقة، وذلك عمرو ضاحكا، ومثال التمني: ليت عمرا مقيما عندنا، ومثال التشبيه: كأنك طالعا البدر، فالعامل في الأول (**تلك**) لتضمنها معنى أشير، وفي الثاني (**ليت**) لتضمنها معنى أتمنى. وفي الثالث (**كأن**) لتضمنها معنى أشبه، وفهم أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحروف التنبيه، وأما في الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم.

ثم قال: (**وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَر**) هذا أيضاً من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما في نحو: زيد عندك قاعدا، وسعيد في هجر مستقرا، فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما مناب استقر ومستقر، والحال في هذا المثال الذي ذكر مؤكدة لأن التقدير: سعيد استقر في هجر مستقرا، وإنما فصل هذه المسألة من تلك المسألة من تلك وما

=

أما إذا كان العامل ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً فَيَنْدُرُ تقديم الحال عليه، نحو: زيدٌ قائماً عندك، ونحو: سعيدٌ مستقراً في هَجَر. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ في قراءة مَنْ كَسَرَ (التاء) في مطويّات (وهي قراءة شاذّة) وأجاز الأخفش تقديم الحال على شبه الجملة قياساً.

(١) المعنى: إنّ أفعل التفضيل لا يعمل في الحال المتقدِّمة فلا يجوز تقديم الحال عليه إلا إذا كان العاملُ أفعلَ التفضيلِ يقتضي حَالَيْن، تدل إحداهما على أنّ صاحبها في طَوْرٍ من أطوره أفضل من نفسه، أو غيره في الحالِ الأخرى؛ فالأحسن هنا أَنْ تتقدّم إحداهما على أفعل التفضيل، وتتأخَّر الثانية، وذلك نحو: زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً، وزيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعَاناً.

ففي المثال الأول (قائما، وقاعدا): حالان منصوبان عاملهما أفعل التفضيل (أحسن)، وفي المثال الثاني (مفردا، ومعانا) حالان منصوبان عاملها أفعل التفضيل (أنفعُ) وإذا تأملت المثالين تجد أنّ (زيد) في طور القيام مُفَضَّل على نفسه في طور القعود من جهة (الْحُسْن) وهو مُفضَّل على غيره (عمرو) في حال الإفراد من جهة النَّفع.

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل، ولا تأخيرهما عنه؛ فلا تقول: زيدٌ قائماً قاعداً أحسنُ منه، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ منه قائما قاعداً .

ملاحظة: إعرابهما (حالا) هو مذهب الجمهور، وزعم السِّيرافي أنهما خبران منصوبان بـ (كان) المحذوفة، والتقدير: زيدٌ إذا كان قائماً أحسنُ منه إذا كان قاعداً، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعَاناً.

ذكر بعدها وإن كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيها تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو (**مستقرا**) مقدما على عامله وهو في (**هجر**) ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصب مطويات، وممن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخفش ونحو فاعل بندر، و(**سعيد**) وما بعده جملة اسمية محكية بقول محذوف تقديره وندر نحو قولك.

ثم قال:

٣٤٨- وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَمْ يَهِنْ

قد تقدم أن أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثالين المذكور، و(**نحو**) مبتدأ وخبره (**مُسْتَجَازٌ**) و(**زيد**) مبتدأ وخبره (**أنفع**) وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد، و(**مفردا**) حال من ذلك الضمير، و(**من عمرو**) متعلق بأنفع، و(**مُعَانًا**) حال من عمرو والعامل فيها أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه مفردا من عمرو في حال كونه معانا، وإنما كان أنفع عاملا في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن مفعولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله: (**لن يهن**) أي يضعف وهو خبر بعد خبر.

ثم قال:

٣٤٩- وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يعني[1]: أن الحال قد يجيء متعددا أي متكررا، والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال المفرد: جاء زيدا راكبا ضاحكا، فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها،

---

(١) **المعنى**: يجوز تعدّد الحال سواء كان صاحبُها مفرداً، أم متعدِّداً. فمثال الأول: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً. فراكبا، وضاحكا: حالان، وصاحبهما واحد، هو (زيد) والعامل فيهما الفعل (جاء). ومثال تعدّد الحال وصاحبها متعدِّد: لقيت هنداً مُصْعداً مُنْحَدِرةً. فَمُصْعداً: حال من التاء في (لقيتُ) ومُنْحدِرَةً: حال من (هند) والعامل فيهما (لَقيت). ونحو قول الشاعر:

لَقِيَ ابْنَى أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماً

الشاهد فيه: قوله (خائفا منجديه) فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الاولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه، فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

ملاحظة: عند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حال إلى صاحبها الذي يناسبها، أمَّا إذا لم يَظْهر المعنى فيُجْعَل أوّل الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأوّل الاسمين. ففي قولك: لقيتُ زيداً مُصْعداً مُنْحَدراً، لم يظهر المعنى لِمَنِ الصعود؟ ولِمَنِ الانحدار؟ ولذلك يكون مصعداً حال من (زيد) ومنحدراً حال من (التاء).

وشمل قوله: (**وغير مفرد**) ثلاث صور: الأولى: أن يكون صاحب الحال متعددا والحال مجتمعة نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣] الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو: لقيت مصعدا زيدا منحدرا. الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو صاحبه نحو: لقيت مصعدا زيدا منحدرا. والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة، جعل الأول للثاني والثاني للأول، فمصعدا في المثال حال من زيد، ومنحدرا حال من التاء في لقيت، و(**الحال**) مبتدأ وخبره (**قد يجيء**) الخ، والظاهر في (**قد**) أنها للتحقيق لا للتقليل، و(**لمفرد**) متعلق بيجيء. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مبينة وقد تقدمت، ومؤكدة وهي على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٥٠- وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّـــدَا فِي نَحْوِ لا تَعْثُ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

يعني[1]: أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين: الأول: أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا﴾ [النساء: ٧٩]. الثاني: أن تكون موافقة لعاملها لفظا كقوله عز وجل: ﴿وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ٧٤] لأن العثور هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله: (**فِي نَحْوِ لا تَعْثُ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا**) فمفسدا حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه، ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة فقال:

٣٥١- وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَـــةً فَمُضْـــمَرُ عَامِلُهَـــا وَلَفْظُهَـــا يُـــؤَخَّرْ

يعني: أن الحال تجيء مؤكدة للجملة، ويجب أن يكون عاملها مضمرا واجبة التأخير، مثال ذلك: زيد أبوك عطوفًا، فالعامل فيها واجب الحذف وتقديره إذا كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه، وإن كان أنا حقني أو أعرفني، وإنما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي من تعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل لأن

---

(١) **المعنى**: قد تكون الحال مؤكِّدة لعاملها، وهي: كلُّ وَصْف دلّ على معنى عاملـــه، نحـــو قـــول الناظم: لا تعثُ في الأرضِ مفسداً. فمفسداً: حال دلّت على معنى العامل (لا تَعْث).

أمثلة الحال المؤكدة لعاملها

أ – ما خالف عامله لفظاً: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلا تَعْثَوْاْ فِـــي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

ب – ما وافق عامله لفظاً، قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولا﴾ و ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالْنَّهَـــارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾.

التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وإنما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة، والمؤكدة بعد المؤكد، ويشترط في الجملة المؤكدة أن تكون إسمية وأن يكون جزآها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وفهم كونها إسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعامله، والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيمتها فوجب أن تكون إسمية، وفهم اشترطا كون جزأيها معرفتين من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف، وفهم اشترطا كون جزأيهما جامدين من قوله: (**وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً**) لأنه لو كان أحد جزأيها مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون القسم الأول، (**إن تؤكد**) شرط وجوابه (**فمضمر عاملها**) ومضمر خبر مقدم وعاملها مبتدأ، وقوله: (**وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرْ**) جملة مستأنفة أفادت حكمها غير الأول. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مفردة وهو الأصل وقد تقدم وجملة، ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال:

٣٥٢- وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيء جُمْلَــهْ كَجَاءَ زَيْــدٌ وَهْــوَ نَــاوٍ رِحْلَــهْ

يعني[1]: أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ عليها أنها في موضع نصب، وشمل قوله جملة الجملة الإسمية والجملة الفعلية، ومثل للجملة الإسمية فقال: (**كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ**) وموضع ظرف مكان. والعامل فيه تجيء أي تجيء الجملة في موضع الحال. ثم قال:

٣٥٣- وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَــارِعٍ ثَبَــتْ حَوَتْ ضَمِيْرًا وَمِنَ الْــوَاوِ خَلَــتْ

يعني[2]: أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو: جاء زيد يضحك، و جاء زيد تفاد النجائب بين يديه، وإنما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لأن بمنزلة المفرد لشبه المضارع به، فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قام زيد ضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، و(**ذات**) مبتدأ وهو مؤنث ذو

---

(١) **المعنى**: أنّ الحال الجملة تجيء في موضع المفرد فتأخذ محلّها وإعرابها، فتكون الجملة في محل نصب حال؛ لأنّ الأصل في الحال الإفراد، كالخبر، والصّفة؛ فإنّ أصلهما الإفراد أيضاً، وتقع الجملة موقعهما. نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ).

(٢) **المعنى**: إذا كان الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فالرابط فيها الضمير فقط، ولا يجوز أن تقترن بالواو، نحو: (جاء زيدٌ يضحك). فالرابط: ضمير مستتر تقديره (هو) فاعل يضحك، ولا يجوز دخول الواو؛ فلا تقول: جاء زيدٌ ويضحك.

وإذا جاء في كلام العرب جملة مصدّرة بمضارع مثبت واقترنت بـ(الواو) أُوِّلَ على إضمار (مبتدأ) بعد (الواو)، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ المقدّر، نحو قولهم: (قمْتُ وأصُكّ عينيه)، والتقدير: (وأنا أصُكّ).

بمعنى صاحب، و(**مضارع**) متعلق بمبدء وثبت في موضع الصفة المضارع، و(**حَوَتْ ضَمِيْرًا**) في موضع الخبر لذات، و(**خلت**) معطوف على حوت و(**من الواو**) متعلق بـــ (**خلَت**) والجملتان خبران عن ذات.

ثم قال:

٣٥٤- وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَــدَا لَهُ الْمُضَــارِعَ اجْعَلَــنَّ مُسْــنَدَا

يعني: أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوي بعد الواو مبتدأ، أو يجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة إسمية، ومما ورد من ذلك قول العرب: قمت وأصك عينيه، ومعنى أصك أضرب، قال الله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩] أي ضربته، و(**ذات**) مفعول بفعل محذوف بفسره (**انو**) ويجوز رفعه على الابتداء وخبره و(**بعدها**) متعلق بـــ (**انْوِ**) و(**المضارع**) مفعول أول بـــ (**اجعلن**) و(**مسندا**) مفعول ثان، و(**له**) متعلق بمسندا، والهاء في بعدها عائدة على الواو، والضمير في (**له**) عائد على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدأ المنوي.

ثم قال:

٣٥٥- وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِــــوَاوٍ أَوْ بِمُضْـــــمَرٍ أَوْ بِهِمَـــا

يعني: أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو: جاء زيد والشمس طالعة، أو بالمضمر دون الواو نحو: جاء زيد يده على رأسه، أو بالضمير والواو معا نحو: جاء زيد ويده على رأسه، إلا أن قوله: (**سِوَى مَا قُدِّمَا**) شامل للجملة الإسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرة بالماضي مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفي وليس على إطلاقه بل في تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك، والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر، و(**جملة الحال**) مبتدأ وخبره بواو، وما بعده عطف عليه، والعامل هنا في المجرور الواقع خبرا ليس يكون مطلق بل تقديره مستعمل، أو جاء وحذف للعلم به أو للتخيير، و(**سوى**) استثناء، و(**ما**) موصولة واقعة على الجملة المتقدمة، ثم اعلم أن العامل في الحال قد يحذف وحذفه على نوعين: جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله[1]:

---

(١) **المعنى**: قد يحذف العامل الناصب للحال جوازاً، نحو قولك لصديقك: كيف جئتَ؟ فيقول (راكباً) ويجوز ذكره؛ فيقول (جئت راكباً)، وفي بعض الأحيان يمتنع ذكره، أي: ويجب حذفه، نحو: زيدٌ أخوك عطوفاً، والتقدير: أَحُقُّه عطوفاً.

٣٥٦-وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيْهَا عَمَلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

فيحذف جواز إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي، فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت؟ والحال كقولك للقادم من سفر: مبرورا مأجورا أي قدمت، ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول: جئت راكبا وقدمت مبرورا، ويحذف وجوبا إذا جرى مثلا كقول بعض العرب، حظين بنات صلفين كنات، فحظين وصلفين حالان والعمل فيهما عرفتم، والحظين اسم فاعل من حظي المشتق من الحظوة، وصلفين من الصلف وهو عدم الحظوة، يقال: صلفت المرأة صلفا إذا لم تحظ عند زوجها وأبغضها، والبنات جمع بنت، والكائنات جمع كنة زوجة الابن، فبنات وكنات منصوبان على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوبا إذا سدت مسد الخبر وتقدم باب الابتداء، و(**الحال**) مبتدأ، و(**قد يحذف**) خبره و(**ما**) مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائد على الحال، والضمير المستترة في (**عمل**) عائد على ما، و(**بعض**)، و(**ما**) موصولة واقعة على العامل، و(**بحذف**) صلتها، و(**ذكرها**) مبتدأ ثان وخبره (**حظل**) والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع.

obeikandl.com